

المدخل للقانون

نظريّة الحق

الدكتور
همام محمد محمود زهران
أستاذ القانون المدني
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

الدكتور
نبيل إبراهيم سعد
أستاذ القانون المدني
وكيل كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٢

الفهرس

صفحة

١٢ - ٩

- مقدمة

الباب الأول

ماهية الحق

الفصل الأول

تعريف الحق

مبحث أول: الاتجاهات التقليدية.

فرع أول: المذهب الشخصي.

فرع ثانى: المذهب الموضوعى.

فرع ثالث: المذهب المختلط.

مبحث ثانى: الاتجاهات الحديثة.

فرع أول: نظرية روبييه.

فرع ثانى: نظرية دابان

فرع ثالث: التعريف المختار للحق.

الفصل الثاني

أنواع الحقوق

- معيار التقسيم.

مبحث أول: الحقوق غير المالية

فرع أول: الحقوق السياسية.

فروع ثانى: حقوق الأسرة.

فرع ثالث: حقوق الانسان.

مطلوب أول: حقوق تحفظ على الانسان كيانه المادى.

أولاً: حفظ الكيان المادى حال الحياة.

ثانياً: حفظ الكيان المادى للانسان بعد الوفاة.

المطلب الثانى: حقوق تحفظ للانسان كيانه المعنوى.

٦٨	أولاً: الأساس القانوني لحقوق الإنسان.
٦٩	ثانياً: صور الحماية القانونية لحقوق الإنسان.
٧٩	ثالثاً: مضمون الحقوق التي تحفظ على الإنسان كيانه الأدبي.
٧٣-٧١	١- الحق في الشرف والاعتبار.
٧٥-٧٣	٢- الحق في الاسم.
٧٩-٧٥	٣- الحق المعنوي للمؤلف على انتاجه الذهني.
٩٧-٧٩	٤- الحق في الخصوصية.
١٠١-٩٧	رابعاً: خصائص حقوق الإنسان.
١٠٢	المبحث الثاني: الحقوق المعنوية.
١٠٢	الفرع الأول: الحقوق العينية.
١٠٧-١٠٣	المطلب الأول: الحقوق العينية الأصلية.
١١٢-١٠٨	المطلب الثاني: الحقوق العينية التبعية.
١١٧-١١٣	الفرع الثاني: الحقوق الشخصية.
١٢١-١١٧	الفرع الثالث: التفرقة بين الحقوق العينية والحقوق الشخصية.
١٢٨-١٢٢	المبحث الثالث: الحقوق المختلطة (الحقوق الذهنية).
١٢٩	الباب الثاني
١٣٠	أركان الحق
١٣١	الفصل الأول
١٣٢	أشخاص الحق
١٣٤-١٣٢	المبحث الأول: الشخص الطبيعي.
١٤٢-١٣٥	الفرع الأول: مدة الشخصية (بدايتها ونهايتها).
١٤٢	أولاً: بداية الشخصية.
١٤٤-١٤٢	ثانياً: نهاية الشخصية.
	الفرع الثاني: نطاق الشخصية و مباشرتها.
	المطلب الأول: نطاق الشخصية (أهلية الوجوب).

١٤٤	المطلب الثاني: مباشرة الشخصية (أهلية الأداء).
١٤٧	أولاً: أحكام أهلية الأداء.
١٥٦-١٥٠	١- تدرج الأهلية بحسب السن.
١٥٦	٢- عوارض الأهلية.
١٥٩-١٥٦	أ- عوارض معدمة للأهلية.
١٦٢-١٦٠	ب- عوارض منقصة ج للأهلية.
١٦٦-١٦٢	٣- مواطن الأهلية.
١٦٩-١٦٦	ثانياً: أحكام الولاية على المال.
١٧٩	الفرع الثالث: مميزات الشخصية.
١٧٤-١٧٠	المطلب الأول: الاسم.
١٨٣-١٧٥	المطلب الثاني: الموطن.
١٩٢-١٨٣	الفرع الرابع: الذمة المالية.
١٩٣	المبحث الثاني: الشخص المعنوي أو الشخص الاعتباري.
١٩٣	- فكرة الشخص الاعتباري وأهميته.
١٩٥	المطلب الأول: مدة الشخصية الاعتبارية.
١٩٥	أ- بداية الشخصية الاعتبارية.
١٩٥	١- الاعتراف العام.
١٩٧	٢- الاعتراف الخاص.
١٩٩	ب- انتهاء الشخصية الاعتبارية.
٢٠٠	المطلب الثاني: مميزات أو سمات الشخصية الاعتبارية.
٢٠٠	أولاً: الحالة - الجنسية.
٢٠١	ثانياً: الاسم.
٢٠٢	ثالثاً: الموطن.
٢٠٣	المطلب الثالث: نطاق الشخصية الاعتبارية ومبادرتها.
٢٠٣	أولاً: نطاق الشخصية.
٢٠٣	١- أهلية.
٢٠٤	٢- الذمة المالية.

- ٢٠٤ ثانياً: مباشرة الشخصية الاعتبارية.
- ٢٠٤ ١- أهلية الأداء.
- ٢٠٥ ٢- مسؤولية الشخص الاعتباري.
- ٢٠٦ المطلب الرابع: أنواع الشخص الاعتباري.
- أولاً: الأشخاص الاعتبارية العامة والأشخاص الاعتبارية
٢٠٦ الخاصة.
- ٢٠٨ ثانياً: الأشخاص الاعتبارية الخاصة.
- ٢٠٨ ١- الجمعيات.
- ٢٠٩ ٢- إنشاء الجمعية وتعديلها وحلها.
- ٢١١ ٣- أجهزتها.
- ٢١٩ - الجمعيات ذات النفع العام.
- ٢٢١ بـ الشركات.
- ٢٢١ ١- تعريفها.
- ٢٢٤ ٢- أنواع الشركات التجارية.
- ٢٢٤ (١) شركة التضامن.
- ٢٢٥ (٢) شركة التوصية البسيطة.
- ٢٢٥ (٣) شركة المحاصة.
- ٢٢٥ (٤) شركة المساهمة.
- ٢٢٥ (٥) شركة التوصية بالأوراق المالية.
- ٢٢٦ (٦) الشركة ذات المسئولية المحدودة.
- شركات الشخص الواحد ذات المسئولية المحدودة في
٢٢٦ القانون الفرنسي.
- ٢٢٧ - الشركات المتعددة الجنسيات.
- ٢٢٨ خاتمة: التفرقة بين الجمعية والشركة.
- ٢٢٨ جـ- الوقف.
- ٢٢٩ دـ- المؤسسات الأهلية.

- ١ - تعريفها وكيفية اكتسابها الشخصية الاعتبارية.
 ٢ - التفرقة بين الجمعية والمؤسسات الأهلية.
 ٣ - أجهزتها.
 ٤ - رقابة الجهة الادارية على نشاط المؤسسة وحلها.
 - المجموعات الاقتصادية اذت المصلحة الاقتصادية
- الفصل الثاني**
- محل الحق**
- المبحث الأول: الأشياء.**
- المطلب الأول: الأشياء الداخلة في دائرة التعامل والأشياء**
- ٢٣٩ **الخارجية عنها.**
- ٢٤٠ ١ - أشياء خارجة عن دائرة التعامل بطبيعتها.
 ٢٤٠ ٢ - أشياء خارجة عن دائرة التعامل بحكم القانون.
- المطلب الثاني: أشياء قابلة للاستهلاك وأشياء غير قابلة**
- ٢٤٢ **للاستهلاك.**
- المطلب الثالث: الأشياء المثلية والأشياء القيمية.**
- المطلب الرابع: العقارات والمنقولات.**
- أولاً: الأشياء الثابتة (العقارات) الأشياء المنقوله.**
- ٢٤٦ ١ - معيار التفرقة.
 ٢٤٦ ٢ - العقارات بالخصوص.
 ٢٤٧ ٣ - المنقول بحسب المال.
- ثانياً: أهمية التفرقة بين العقار والمنقول.**
- ٢٤٨ ١ - من حيث انتقال الملكية.
 ٢٤٨ ٢ - من حيث الشفعة.
 ٢٤٨ ٣ - من حيث الحيازة.
 ٢٤٩ ٤ - من حيث الحقوق العينية الواردة على الأشياء.
 ٢٤٩ ٥ - من حيث الاختصاص القضائي.
 ٢٤٩ ٦ - بالنسبة لإجراءات التنفيذ الجبى.

- ٢٥١ المبحث الثاني: الأعمال.
 - العمل كمحل للحق وشروطه.
 ٢٥١ أولاً: يجب أن يكون ممكناً.
 ٢٥٢ ثانياً: يجب أن يكون معيناً أو قابلاً للتعيين.
 ٢٥٢ ١- إذا كان الالتزام بعمل أو امتناع عن عمل.
 ٢٥٣ ٢- إذا كان الالتزام باعطاء.
 ٢٥٣ - إذا كان الشئ معيناً بالذات.
 ٢٥٣ - إذا كان الشئ معيناً بالنوع.
 ٢٥٤ ثالثاً: يجب أن يكون المحل مشروعاً

الباب الثالث

نشوء الحق واستعماله وانقضاؤه

الفصل الأول

مصادر الحق وإثباته

المبحث الأول: مصادر الحق وإثباته.

المبحث الأول: مصادر الحق.

- الواقعية القانونية والتصرف القانوني.

المطلب الأول: الواقعية القانونية.

أولاً: الواقعية التي من فعل الإنسان.

أ- الفعل النافع.

ب- الفعل الضار.

المطلب الثاني: التصرف القانوني.

أولاً: تعريفه وأنواعه.

١- تعريفه ودوره.

٢- تصنيف التصرفات القانونية.

أ- التصرف من جانب واحد والتصرف من جانبيين.

ب- تصرفات التبرع وتصرفات المعاوضة.

ج- التصرفات المنشئة والتصرفات الكاشفة.

- ٢٧١ ثانياً: شروط التصرف القانوني.
- ٢٧٥ المبحث الثاني: إثبات الحق.
- ٢٧٧ المطلب الأول: القواعد الموضوعية العامة في الإثبات.
- ٢٧٧ أولاً: أشخاص الإثبات.
- ٢٧٧ ١- الخصوم وحقهم في الإثبات.
- ٢٧٩ ٢- التقاضي ودوره في الإثبات.
- ٢٨١ ثانياً: محل الإثبات.
- ٢٨١ ١- محل الإثبات الواقعة القانونية.
- ٢٨٢ أ- المقصود بالواقعة القانونية.
- ٢٨٤ ب- شروط الواقعة القانونية.
- ٢٨٥ ٢- القاعدة أن القانون ليس محل للاثبات.
- ٢٨٦ ثالثاً: عبء الإثبات.
- ٢٨٦ ١- الإثبات عبء.
- ٢٨٧ ٢- من يقع عليه عبء الإثبات.
- ٢٨٧ أ- استخلاص المبدأ.
- ٢٨٧ ب- القاعدة.
- ٢٨٨ ج- عدم تعلق هذه القاعدة بالنظام العام.
- ٢٨٨ ٣- تنقل عبء الإثبات بين طرفى الدعوى.
- ٢٩٠ المطلب الثاني: طرق الإثبات.
- ٢٩٠ ١- الإثبات بالكتابة.
- ٢٩١ ٢- الإثبات بشهادة الشهود.
- ٢٩١ ٣- القرائن.
- ٢٩١ ٤- الأقرارات.
- ٢٩٢ ٥- اليمين.

الفصل الثاني

مباشرة الحق وحمايته

المبحث الأول: استعمال الحق ونطاقه.

- أولاً: استعمال الحق .
 ٢٩٥
 ثانياً: التعسف في استعمال الحق .
 ٢٩٦
 ١- تأصيل التعسف في استعمال الحق .
 ٢٩٧
 - الاتجاه الأول: اعتبار التعسف تطبيقاً من تطبيقات الخطأ التقصيرى .
 ٢٩٧
 - الاتجاه الثاني: اعتبار التعسف نوعاً متميزاً من الخطأ .
 - الاتجاه الثالث: ارتباط التعسف بفكرة الحق واستقلاله بنظرية عامة خارج دائرة المسئولية التقصيرية .
 ٢٩٨
 ٣٠٢ - معيار التعسف وكيفية تحديده .
 ٣٠٣ - معايير التعسف في القانون المصري ومجال تطبيقها .
 ٣٠٣ أ- معايير التعسف .
 ٣٠٤ (١) قصد الاضرار بالغير .
 ٣٠٤ (٢) عدم التنااسب بين مصلحة صاحب الحق وبين الضرر الذي يتحقق بالغير .
 ٣٠٥ (٣) عدم مشروعية المصلحة المقصود تحقيقها من استعمال الحق .
 ٣٠٦ ب- مجال تطبيقها .
 ٣٠٧ المبحث الثاني: حماية الحق .
 ٣٠٩ أولاً: حماية الحق بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية .
 ٣٠٩ ثانياً: وسائل حماية الحقوق المدنية .
 ٣١٠ ١- بالنسبة للحقوق العينية .
 ٣١٠ ٢- بالنسبة للحقوق الشخصية .
 ٣١١ الفصل الثالث
 ٣١٣ انقضاء الحق
 المبحث الأول: انقضاء الحقوق الشخصية أو حق الدائنية .
 ٣١٣ أولاً: الوفاء .
 ٣١٤

- ٣١٥ ثانياً: ما يعادل الوفاء.
٣١٥ ١ - الوفاء بمقابل.
٣١٥ ٢ - التحديد والانابة.
٣١٦ ٣ - المقاصلة.
٣١٨ ٤ - اتحاد الذمة.

ثالثاً: انقضاء الالتزام دون الوفاء به.
٣١٨ ١ - الابراء.
٣١٩ ٢ - استحالة التنفيذ.
٣١٩ ٣ - التقادم.

المطلب الثاني: انقضاء الحقوق العينية.
٣٢١ أولاً: انقضاء الحقوق العينية الأصلية.
٣٢١ ثانياً: انقضاء الحقوق العينية التبعية.
٣٢٢
٣٢٣ ملحق.
٣٢٥ - قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية
- قانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ باصدار قانون الجمعيات
٣٢٩-٣٢٧ والمؤسسات الأهلية.
٣٣٠ - قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
٣٣٠ - الباب الأول: الجمعيات.
٣٣٠ - الفصل الأول: تأسيس الجمعيات.
٣٣٤ - الفصل الثاني: اغراض الجمعيات وحقوقها والتزاماتها.
٣٣٨ - الفصل الثالث: اجهزة الجمعية العمومية.
٣٤٠ - مجلس الادارة.
٣٤٢ - الفصل الرابع:
٣٤٢ - حل الجمعيات.
٣٤٤ الفصل الخامس: الجمعيات ذات النفع العام.
٣٤٥ - الباب الثاني: المؤسسات الأهلية.
٣٤٨ - الباب الثالث: الاتحادات.

٣٤٨	الفصل الأول: الاتحادات النوعية والإقليمية.
٣٤٩	الفصل الثاني: الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
٣٥١	- الباب الرابع: صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
٣٥٢	- الباب الخامس: العقوبات.
٣٥٤	- قانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٩٩.
٣٥٥	أحكام دستورية.
٣٦٨	ملحق
٣٦٩	- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة.
٣٧٤	- قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة.
	- الكتاب الأول: الجمعيات:
	- الباب الأول: الجمعيات عموما.
٣٧٤	الفصل الأول: أحكام عامة.
٣٨٣	الفصل الثاني: الجمعية العمومية.
٣٨٥	الفصل الثالث: مجلس الإدارة.
٣٨٧	الفصل الرابع: حل الجمعية.
٣٨٨	- الباب الثاني: الجمعيات ذات الصفة العامة.
٣٨٩	- الباب الثالث: في الإيواء.
٣٨٩	- الكتاب الثاني: المؤسسات الخاصة.
٣٩٢	- الكتاب الثالث: الاتحادات.
	- الكتاب الرابع: في صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات.
٣٩٤	- الكتاب الخامس: في العقوبات.
٣٩٥	- الفهرس.
٤٠٨-٣٩٩	